

المبرمة بين الوزارات ومؤسسات الدولة .. العدل :

في إطار التواصل الثقافي

«حوار الأديان» يستقبل وفدا كنسيا بريطانيا



• إبراهيم النجيبى

يرغب بمشاركة هذه التجربة الرائعة مع مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان، والتجمع الكنسي بالدوحة، حيث يطلان أيضا مثلا الآخر، ومكانه مفتوح على الأيام لاستقبال الوفود الدينية، والرسمية، والشبابية، من كافة أنحاء العالم، وذلك لتعزيز فرص الحوار، ومد جسور التواصل. كما أن المركز يوجه الأضواء لحوارات، والمبادرات في دولة قطر، عن طريق فعاليات متنوعة، من بينها الحوارات المستديرة، والملتقيات الختمة، دون تفريق بين دين الواحد ولاثناسي. ومن المقرر أن ينظم المركز المؤتمر الثالث عشر لحوار الأديان، في 20-21 فبراير القادم، تحت شعار «الأديان وحقوق الإنسان».

الدوحة - الوطن

في إطار التواصل الثقافي وتعزيز الحوار مع مختلف الكنائس المسيحية، استقبل مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان، ديفيد كيسترل من المملكة المتحدة، والذي يدير أبرشية في صاحبة بولتون صواحي العاصمة البريطانية لندن، ذات الأغلبية المسلمة، وكان برافته الأب إيان نيوكولسون، المدير العام لمركز قطر الإنجيلي، في بداية اللقاء، تقدمه سعادة الأستاذ الدكتور إبراهيم بن صالح النجيمي رئيس مجلس إدارة مركز البوابة الدولي لحوار الأديان بالشكر إلى الوفد الزائر، وتمنّى لحوار الكنيسة الإنجيلية في مساهمها التعاون مع المركز في مناسبات كثيرة، داخل قطر، وتوطيد العلاقة بين الطوائف المسيحية فيما بينها، من جهة، ومع المواطنين من جهة أخرى.

وأشار الدكتور إبراهيم في كلمته، إلى المؤتمر الثالث عشر لحوار الأديان، والذي سينظمه المركز تحت عنوان رئيس هو «الأديان وحقوق الإنسان»، داعيا الجميع للمشاركة، والتعاون، لحمل العالم مكانا أكثر أمنا وسلاما.

كما ركز في مداخلته على أهمية الحوار، بين جميع الأديان والأعراق، وأن حديث العقل يجب أن يرتفع ليحل بشكل نهائي، محل حديث التعصب والكراهية، القائم على العرقيات الدينية، وألنا جميعا قادرين إن تعاونوا على القيام بذلك.

ومن جانبه، أشار الأب ديفيد كيسترل إلى أن صاحبة بولتون التي تقع فيها الأبرشية، تتميز بتواجد المسلمين كطائفة السكان، وهم مندمجون بيوام مع مجتمعهم، وهناك الكثير من الأنشطة المشتركة التي تتم بين المسلمين والمسيحيين هناك، وأشار إلى أنه



• جانب من اللقاء

متطلبات لصياغة الاتفاقيات

عدم مخالفتها لأحكام الدستور أو الشريعة الإسلامية أو القوانين
ضرورة عرض مشروع الاتفاقية على وزارة العدل



• توقيع اتفاقية - أريشبية

كتب - محمد أبو صجر

أعلنت إدارة الاتفاقيات والتعاون الدولي بوزارة العدل عن المتطلبات الخاصة التي يجب على الوزارات ومؤسسات الدولة اتخاذها بشأن صياغة الاتفاقيات الداخلية والخارجية.

وأكدت الوزارة أن اقتراح إبرام الاتفاقية أو الانضمام إلى اتفاقية جماعية مبرمة، يجب أن يكون بناء على توجهات الدولة، أو بناء على الحاجة الفعلية للوزارة أو الجهة الحكومية لإبرام هذه الاتفاقية، في إطار مصلحة الدولة وحاجتها لإبرام هذه الاتفاقية، أو بناء على التزامات الدولة أو قواعدها، الجمالية، أو اعتبارات العلامة بالمثل، وبشكل خاص في حالات تبادل زيارات كبار المسؤولين. وأشارت إلى ضرورة أن تعرض الوزارة إلى الجهة الحكومية مشروع الاتفاقية على وزارة العدل وفقا للاختصاص المنوط بها بموجب أحكام القرار الأميري رقم 33 لسنة 2000 بشأن إجراءات إعداد التشريعات، والقرار الأميري رقم 25 لسنة 2014 بالهيكل التنظيمي لوزارة العدل.

وأوضحت الوزارة خلال تعميمها بأن تكون جميع الاتفاقيات التي تبرمها الدولة باللغة العربية، وبلغه الطرف الآخر في الاتفاقية، على أن تكون الحجة متساوية بين اللغتين عند الاختلاف في التفسير، ويمكن إضافة اللغة الإنجليزية عند الضرورة. مع مراعاة عدم قبول المشروعات التي

تتضمن إلزاما بعرض الخلافات بين الطرفين على التحكيم الدولي والتأكيد طبقا لنموذج المعد حسب مضمون مدة الاتفاقية وما في حكمها، وهل تكون لفترة محددة واحدة تنقضي بانتهائها أم تبقى متجددة تلقائيا لمدة أو مدد أخرى مماثلة وذكر المبررات لذلك. وأكدت إدارة الاتفاقيات بوزارة العدل على ضرورة أن تراعى الوزارة أو الجهة الحكومية صاحبة المشروع، النماذج الاستراتيجية التي سبق وأن أعدتها على إبرام الاتفاقية وما في حكمها، وإفادة وزارة المالية في حالة وجود تلك التكاليف والالتزامات المالية على الدولة، والزاي والموارد المتوقعة من إبرام الاتفاقية وبيان ماذا كان قد سبق التوقيع على الاتفاقية مع ذات الدولة في ذات المجال أو مجالات مشابهة تدخل في اختصاص الجهة الحكومية، وبيان الأسباب والمبررات لحالة الاستعجال عند طلب عرض مشروع الاتفاقية وما في حكمها بصفة عاجلة. والالتزام بالنص في مشروعات الاتفاقيات على دخولها حيز النفاذ اعتبارا من تاريخ تبادل وفاق الاتفاقية وما في حكمها، وأهم الأحكام التي يتضمنها مشروع الاتفاقية وما

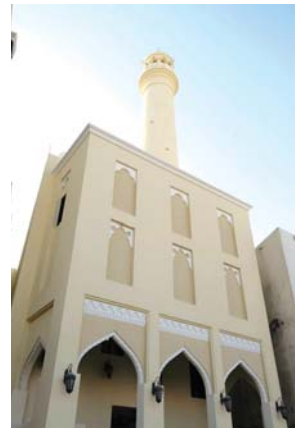
في حكمها، وبيان ما إذا كان مشروع إعادة طبقا لنموذج المعد حسب مضمون مدة الاتفاقية وما في حكمها، وهل تكون لفترة محددة واحدة تنقضي بانتهائها أم تبقى متجددة تلقائيا لمدة أو مدد أخرى مماثلة وذكر المبررات لذلك. وأكدت إدارة الاتفاقيات بوزارة العدل على ضرورة أن تراعى الوزارة أو الجهة الحكومية صاحبة المشروع، النماذج الاستراتيجية التي سبق وأن أعدتها على إبرام الاتفاقية وما في حكمها، وإفادة وزارة المالية في حالة وجود تلك التكاليف والالتزامات المالية على الدولة، والزاي والموارد المتوقعة من إبرام الاتفاقية وبيان ماذا كان قد سبق التوقيع على الاتفاقية مع ذات الدولة في ذات المجال أو مجالات مشابهة تدخل في اختصاص الجهة الحكومية، وبيان الأسباب والمبررات لحالة الاستعجال عند طلب عرض مشروع الاتفاقية وما في حكمها بصفة عاجلة. والالتزام بالنص في مشروعات الاتفاقيات على دخولها حيز النفاذ اعتبارا من تاريخ تبادل وفاق الاتفاقية وما في حكمها، وأهم الأحكام التي يتضمنها مشروع الاتفاقية وما

يتسلم لـ «500» مصلي .. الأوقاف :

افتتاح مسجد جديد بالغام العتيق



• المسجد من الداخل



• مسجد الغام العتيق

رئيسية للصلاة لتتسع لعدد 365 مصليا ويتسع الميزانين لنحو 115 مصليا بالإضافة إلى قاعة للنساء تتسع لـ 20 مصليا، كما يشتمل المسجد على متناصبا مسجدا بالإضافة إلى مواقف عامة مخصص عدد منها لخدمة ذوي الإعاقة مع تنظيم المداخل والخارج، وملحق بالمسجد بيت لإمام وسكن للمؤذن.

مع الجهات المختصة، والإشراف على إعداد وتنفيذ أعمال الإنشاء والصيانة للمسجد، والإشراف على مشاريع تشييد المساجد ومساحات الأئمة المملوكة للوقف من حيث التصميم والموافقات الفنية والتنسيقية والتنفيذ، وإعداد قاعدة بيانات عن المساجد والصلوات والعالميين فيها. وترعى الإدارة في تصاميم المساجد اختلاف مساحة الأراضي التي ستقام عليها المساجد، واشتراطات التهيئة الخضراء والمباني المستدامة، والتأكيد على شروط الاستدامة في استخدام الكهرباء والماء، والحفاظ على جماليات

التراف في التصميم بما يعكس أصالة التراث القطري والإسلامي وفق آراء المايير. كما ترعى خطط الوزارة لبناء المساجد خريطة الكثافة السكانية والموافقات الهندسية والمعمارية والجانب التراثي في إطار رعاية بيوت الله لأداء العبادة وخدمة المصلين.

ويشجع موقع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على شبكة الإنترنت خاصة البحث عن مواقع المساجد جغرافيا وفق نظام اللاحه العالمي من خلال شرائط دقيقة ومحددة تسهل الوصول إلى مواقع المساجد بجميع المدن داخل الدولة.

برنامج مبادرة «بست باديز» فبراير المقبل

تأهيل وظيفي لذوي الإعاقة



• ناز أبو بوفين

وتتضمن برنامج التأهيل الوظيفي عدداً من الورش التدريبية والتأهيلية منها الهوار الوظيفي، والحياتية، والتواصلية، والمسلكيات الفنية والاجتماعية المرغوبة في بيئة العمل، إضافة إلى ورش تدريبية في الفن والدرايم والتعبير عن الذات والألعاب الرياضية والأنشطة الحركية، وكذلك التدريب على استخدام برامج الكمبيوتر من خلال وحداتهم والعمل على تحقيق التوازن بين الذهن والجسم بواسطة دورات في اليوغا، والهارات الإرشادية.

ويذكر أن مبادرة بست باديز قطر تهدف إلى إنهاء العزلة الاجتماعية لأشخاص من ذوي الإعاقة الذهنية والنمائية ومساعدتهم في الحصول على فرص وظيفية وتطوير مهاراتهم بالتنسيق والتعاون مع مختلف المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص بالدولة، كما تقدم خدمات الدعم الاجتماعي لمشتبهين، من خلال تنفيذ عدد من الأنشطة والفعاليات والرحلات والبرامج على مدار العام.

الدوحة- قنا- أعلنت مبادرة بست باديز قطر، التابعة للمؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي، عن إطلاق برنامج «التأهيل الوظيفي» لتأهيل ذوي الإعاقة وإستغلال وتطوير قدراتهم وإمكانياتهم وتوظيفها لتناسب سوق العمل.

وأكدت السيدة ناز أبو بوفين، المدير التنفيذي للمبادرة، خلال لقاء مفتوح مع أولياء أمور المشتبهين لبست باديز، أن برنامج التأهيل الوظيفي الذي سينطلق في 4 فبراير المقبل يهدف إلى إستغلال وتطوير قدرات وإمكانيات الأشخاص من ذوي الإعاقة وتوظيفها لأقصى درجة ممكنة للوصول إلى الإستقلال الوظيفي والاجتماعي والقيمي، وكذلك تكثيف وتعميق فهمهم بأنفسهم من خلال عملية توجيههم ببرامج التأهيل الوظيفي من عناصر التسمية الشاملة التي تشتملها دولة قطر. من جانبه، أكد السيد محمد عبدالرحمن السيد مدير إدارة التأهيل والدمج، أن المبادرة سعت إلى توفير كل سبل النجاح لبدء برنامج التأهيل الوظيفي لمشتبهين والذي حرصت الوزارة أن يكون مبتدئا ومدروسا، بالإضافة إلى معايير وأسس لتلازم قدرات الأشخاص من ذوي الإعاقة، وأن يشمل التوجيه والتدريب المهني ويؤكد تنمية مهاراتهم وتدريبهم من خلال ورش عمل متنوعة.